

البحرين عضو مهم في الاتحاد البرلماني العربي... رئيس مجلس النواب الأردني لـ "البلاد":

للبرلمانات العربية مساندة الحكومات في مواجهة التحديات

• بمقر جامعة تاسم ربح حطاب

اعتبر رئيس مجلس النواب الأردني عبدالمجدي المجالي أن العلاقات بين البحرين والأردن مع أخصب العلاقات في المنطقة حيث تشابه القيادات وتكوين الدول والصداقة المميّزة بين قيادة البلدين وإشراكهما في المهم الوطني مشاركة جدية والكتم المتواصل بينهما على تير صعيه. وقال في لقاء مع "البلاد" إن "العلاقات التي تربطنا بالبحرين في مجلس النواب البحريني علاقات قوية جداً، مضيقاً أن المجلسين تتبادل المعلومات والخبرات حيث التشابه الكبير في العمل البرلماني وفي اللجان إضافة إلى التشابه الكبير بين دستور البلدين. وأكد أن البرلمانات العربية قادرة على الاطلاع بدور الناعم والمساندة للحكومات العربية في مواجهة التحديات الداخلية والكارجية، لأن المهم الوطني والأمن الوطني والدفاع عن الوطن هو خط أحمر لا يجوز تجاوزه أو التفكير على كسر لانه. إنه على جميع النواب أن يتفكروا صفاً واحداً في مواجهة أي تحديات تصفك بدولتهم ونظامهم السياسي، وكان لنا شرك الأناقة بالبحريني، قال في نص اللقاء:



تشابه القيادات بين البحرين والأردن أسهم في تقوية العلاقات الثنائية

100 قانون سنوياً يصدره المجلس النيابي الأردني

الوطن هو خط أحمر لا يجوز تجاوزه أو القفز على مدلولاته. إذ على جميع النواب أن يقفوا صفاً واحداً في مواجهة أي تحديات تعصف بدولتهم ونظامهم السياسي، والحق أقول إن البرلمان الأردني فخور بدعم جلالة الملك عبدالله الثاني لقواتنا المسلحة، فهي من تحافظ على الأمن الوطني.

• يشير مجلس النواب الأردني من حين لآخر قصص فساد في بعض الدوائر والمؤسسات، لكن بحسب المراجعين والمحللين لم ينجح المجلس في محاكمة من تدور حوله أحداث الفساد، ما هو تعليقكم؟

– هذا موضوع مع الأسف الحديث فيه كثير والفعل فيه قليل، فالنائب في نهاية الأمر مواطن، ليس من واجبه أن يتهم أحداً جزافاً من دون أن تثبت عليه التهمة. في تقرير ديوان المحاسبة الأخير ثمة 6 لجان تحقيق تعمل من أجل التحقق والدقة، فإن ثبت للجنة أية خلل تتم المحاكمه على أساسه، وقد حولنا العديد من القضايا للمحاكم، على أن محاكمة الوزير تختلف عن محاكمة أي مواطن عادي يخضع للمحاكم المدنية، فإذا ما ثبتت تهمة ما على وزير ترسل إلى اللجنة القانونية في البرلمان لإعادة الدرس من الناحية القانونية، حيث مجلس خاص معين بالدستور لمحاكمة الوزراء يكون فيه مجلس النواب هو "المدعي العام" مع وجود 4 قضاة.

• هل لنا أن نعرف مرئياتكم بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط؟

– في الواقع أنا متشائم من عملية السلام؛ لأنني بدأت أشعر أن "إسرائيل" لا تريد السلام، وهي في ذلك تضع العراقيل وتضحك على العرب بين الفينة والأخرى بشغلمهم في قضايا لا تمس جوهر السلام. أشغلونا سنة بأكملها بجبل غنيم، ثم الجدار فالمستوطنات فالدولة اليهودية. كل ذلك لأن "إسرائيل" لديها مخطط ومفهوم بعينه حول السلام، لا بأس بؤر استيطانية عربية بحكم محلي في نابلس، رام الله أو أريحا. أما السماء والأرض فهما ملك للدولة الإسرائيلية، ونحن العرب نفهم السلام بمفهوم آخر حيث الانسحاب الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. هم يجروننا إلى قضايا تافهة. على سبيل المثال تقرير "غولدستون" الأخير، هل التقرير هو من أغلق علينا الطريق؟ لنجعل منه قصة خلافات وخيانات. لقد اجتمعت مع عدد كبير من اليهود في مؤتمرات دولية، فسألتهم المواطن الإسرائيلي ماذا يريد؟

إن متطلبات الشعب الإسرائيلي العاقل هي: "الأمن"، الاعتراف، التطبيع، تعاون اقتصادي واعتراف سياسي 100%. نحن قدمنا لهم كل ذلك مقابل دولة فلسطينية على الأرض العربية التي احتلت 67 بما فيها القدس الشرقية مع تعديلات تفرضها الحدود.

لكنهم معتمدون على دعم الغرب لهم، وليس من أهدافهم الخروج من فلسطين، فمهم لا يريدون قطاع غزة؛ لأنهم يرون في الضفة الغربية "يهودا وسامرا" بلدهم وما العرب سوى نزلاء لديهم. هذا المفهوم غير مشروع للعالم، من هنا جاءت فكرة إقامة الدولتين على الأرض الفلسطينية، وهم يريدون دولة واحدة مع إعطاء العرب رقع سكانية ليعيشوا فيها.

• وكيف برأيكم يتم احتواء الخلاف الفلسطيني - الفلسطيني؟

– هذا صعب جداً. فحماس أخذت إمارة ومن خلفها إيران تمدها بالمال، ولابد أن نعرف الخلاف الواقع بين أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أنني متشائم جداً من أداء "حماس"، وقد التقيت غير مرة بمحمود الزهار والسيد صيام موضحاً لهم الفرق بين معايير السلطة وحركة المقاومة، إذ مع دخولهم السلطة عليهم القبول بالمبادرة العربية، التي على صوتها سيدعمهم الأردن، وقد قبلوا بها بالفعل، لكن مشكلتنا أننا نصل متأخرين.

نحن مع السلطة الفلسطينية، وحكومة فلسطين جاءت بناء على اتفاقيات "أوسلو" وبناء على موافقة إسرائيل بقيام السلطة والاعتراف بها. هم أصبحوا نواباً تحت عنوان "أوسلو" وليس لأنهم حروا فلسطين، فلا تزال فلسطين محتلة.

الحزب.

• إلى أي مدى حقق مجلس النواب الحالي دوره التشريعي والرقابي؟

– أشكر بداية على سؤالك؛ لأن كثيراً من الناس تعتقد أن دور البرلمان خدماتي، ينحصر أداؤه في رفع مطالب الشعب. أرى أن عدد القوانين ومناقشتها على مستوى عال جداً، وأنا فخور جداً بالتشريعات التي يقوم بها البرلمان، ولدينا خبرات ممتازة في التشريع سواء باللجان القانونية، المالية أو غيرها، وإذا تحدثنا عن الكم، فمجلسنا النيابي من أكثر المجالس في إعداد القوانين ونحن والحكومة في عملية تعديل صخيم جداً في القوانين، ويقدر عدد القوانين التي يصدرها المجلس بـ 100 قانون سنوياً.

• نود أن نعرف منكم آفاق التعاون بين مجلس النواب في كل من مملكة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية في إطار العلاقات الأخوية التي تجمع بين البلدين ومدى الاستفادة من تجارب البلدين في مجال التنمية السياسية والأجواء الديمقراطية وتطوير الأداء البرلماني؟

– العلاقات التي تربطنا بالبحرين في مجلس النواب البحريني علاقات قوية جداً، وأنا شخصياً على علاقة وثيقة برئيس مجلس النواب البحريني خليفة الظهراني، وقد التقينا بعدد من أعضاء المجلس الوطني بفرقتيه في البحرين وتبادلنا المعلومات والخبرات حيث التشابه الكبير في العمل البرلماني وفي اللجان، إضافة إلى التشابه الكبير بين دستور البلدين، الذي بدوره ينعكس على أداء السلطة التشريعية. ومملكة البحرين عضو مهم في الاتحاد البرلماني العربي وعضو في الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني الإسلامي، واستطيع القول إن العلاقات بين البلدين من أخصب العلاقات في المنطقة حيث تشابه القيادات وتكوين الدول والصداقة المميّزة التي تربط بين جلالة الملك حمد بن عيسى والملك عبدالله الثاني وإشراكهما في المهم الوطني مشاركة جدية والدعم المتواصل بينهما على غير صعيده.

• وهل يمكن أن تتطلع البرلمانات العربية بدور الداعم والمساند للحكومات العربية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية؟

– بالطبع، فالهم الوطني والأمن الوطني والدفاع عن

ستأخذ المرأة مكاناً أفضل مما هي عليه.

• هل ترون أن قانون الانتخاب الحالي (قانون الصوت الواحد) يساعد على تنمية الحياة السياسية وتنشيط الحركة الحزبية، أم أن الحاجة أصبحت ماسة لتعديل هذا القانون؟

– كل بلد له ظروفه الخاصة في عمل القانون ولا يوجد قانون "موديل"، فقوانين بريطانيا تختلف عن ألمانيا عن أميركا وهلم جرا. وكل الدراسات تؤكد أن قانون الصوت الواحد هو قانون صعب للشرح؛ لأن الأصوات التي يحصل عليها هي أصوات له وليست للقائمة الحزبية، بمعنى أن الناس انتخبته هو لبرنامج وليس للقائمة، وعليه فإن نظام الصوت الواحد هو الأصح، خلافاً لما يقوله الآخرون في الوقت الحاضر. وعلى الرغم من أن جلالة الملك ونحن بصفتنا مجلساً نيابياً ندعو إلى التعددية السياسية، إذ يوجد لدينا 17 حزباً، إلا أنهم بشكل عام ضعيفو الأداء. وفي الوقت الذي ننجح فيه بخلق حالة من التوازن الحزبي على الأرض وتكون لدينا تعددية سياسية مبنية على أحزاب متباينة فكرباً كان يتجمع اليساريين والقوميين في تيار، والحركة الإسلامية في تيار، وكذلك التيار الوطني، حينها نستطيع أن نغير القانون ونعمل وفق قانون الصوت الواحد والقائمة النسبية، كما هو موجود في ألمانيا. أما في الوقت الراهن، فإن عملية إقرار نظام القائمة النسبية لن يجدي نفعاً.

• لدى حزب التيار الوطني قاعدة شعبية واسعة وتشكيل برلماني كبير، هل هذا يمكنه من تشكيل حكومات قادمة ذات أغلبية برلمانية؟

– إن الدستور الأردني أعطى حق التكليف لرئيس الوزراء في تشكيل الحكومة، والرئيس حين يشكل حكومته، يذهب لحزب الأغلبية، والحكومات الأردنية في التسعينيات من القرن المنصرم كانت تحوي عدداً من البرلمانيين ويتم انتخاب الوزراء بين الكتل البرلمانية بتساويات مكثفة بين رئيس الحكومة المكلف ورؤساء تلك الكتل لأخذ الحقائق ودعم الحكومة ضمن البرامج التي تطرح إليها.

ومن واجب رئيس الوزراء حتى ينجح أن يتكلم مع الأحزاب الممثلة في البرلمان، ليتفاهم وإياهم حول البرامج ويستعين منهم بوزراء يساعدهون بأخذ أغلبية في البرلمان وإعطائه قوة برلمانية. لكننا بصفتنا حزبا، لا نقبل أن نشترك في الحكومة ما لم يتم الموافقة على تنفيذ برنامجين أو ثلاثة من برامج

• مع قرب انطلاق الدورة الجديدة لمجلس النواب في شهر ديسمبر من هذا العام، هل تعتقدون بأن يكون هناك تحولات وتغييرات في أداء مجلس النواب ولجانه مع تزايد الدعوات بوجوب التغيير والإصلاح وظهور العديد من الانتقادات لأداء المجلس؟

– بداية، نحن مع الإصلاح، والمجلس بتركيبته الحالية مكون من 4 كتل: (كتلة التيار الوطني 54 نائباً، كتلة الإخاء 21 نائباً، الكتلة الوطنية 15 نائباً، الكتلة الإسلامية 6 نواب) والمستقلون ما يشكل بقية العدد أي نحو 14 نائباً. إن الديمقراطية تقول بأن الأغلبية لها الحق في تسليم المنصب، وإذا كنا نملك مبدأ أن الأكثرية صاحبة الحق في النزول إلى الانتخابات، يكون من حق الكتلة الأكبر التحالف مع كتلة أخرى لأخذ المناصب الموجودة. وهذا بالضبط ما حدث في الدورة الماضية، حيث التحالف بين كتلتي التيار الوطني والإخاء (21+54) ومجموعهم 75 أي أكثر من الثلثين، وكان هناك مستقلون، وقد انقسمت المناصب بالتوافق بين الكتلتين، في حين تم ترك بعض الشواغر للمستقلين الآخرين.

لا أخفيك، أن هذه الحالة هوجمت بشكل كبير من قبل الأقلية، معتبرين إياها خروجاً على الديمقراطية، علماً أن الديمقراطية هكذا تقول. غير أن الرفض الذي صاحب تلك الحالة جعل نوعاً من عدم تجانس في العمل البرلماني يسود آنذاك، انعكس على بعض الأداء أثناء الدورة. في الدورة الجديدة، اجتمعنا ككتلة التيار الوطني وناقشنا وقررنا أن يكون لدينا نوعاً من الإيثار بفتح المجال أمام الكتل الأخرى في تقاسم المناصب، بحيث يشارك الجميع بمن فيهم الكتلة الأصغر (6 مقاعد)، وبالفعل توافقت الرؤى، على أن يتم ترشيح فلان للرئاسة، وتترك بقية المناصب للحوار. والحوار مفتوح، بل نحن قادرين و"الإخاء" على أن تأتي ونتباحث، وهم أي - بعض الرموز في الطرف الآخر - الذي أطلقوا عليه "التغيير والإصلاح" تقدموا بقرارات إيجابية، كثيراً ما ناديت بها ولا أزال، بيد أن رئيس المجلس وحده لا يستطيع أن يقوم بالإصلاح مفرداً، بل هو بحاجة إلى النواب، كما أن المسألة بحاجة إلى تعديل في النظام الداخلي للمجلس ووضع حلول مناسبة لمعالجة المخالفات التي لم يرد بشأنها أي نص رادع.

• لقد تكررت حالة فوز سيدة بعضوية المجلس للمرة الثالثة من خلال المنافسة في حين دخلت معظم السيدات للمجلس عن طريق الكوتا النسائية، هل ترون أن الكوتا تساعد على تمثيل المرأة أم أنها تضع لها حدوداً إذا أخذنا في الاعتبار أن الفئات من الدوائر ذات الأصوات المحدودة؟

– إن البرلمان الأردني من أقدم البرلمانات في المنطقة، إذ بدأ في عام 1927 وكان اسمه "المجلس التشريعي" ومكون من شيوخ العشائر وعددهم (12)، ومع صدور الدستور الأردني في عام 1952 تطور المجلس التشريعي وصار لدينا مجلس أعيان ونواب. لكن ظلت العقلية الأردنية لا تزال تنظر للمقعد النيابي على أنه مقعد سياسي للعشيرة أو القبيلة.

وحتى المرأة تعتقد أن الرجل هو خير من يمثل الواجهة العشائرية لعشيرتها، لذلك كان من الصعوبة أن نتجج المرأة دون تدخل الكوتا، حيث أصبح لزاماً أن تمثل المرأة 6 مقاعد في المجلس النيابي، ماعداً امرأة استطاعت أن تكسر القاعدة وتفوز بالمنافسة وهي من عشيرة محترمة وتقليدية. اليوم تغيرت الظروف وأصبح التمثيل أوسع، إلا أن مفهوم العشيرة في تمثيل المرأة لم يتغير، وبرأيي أن العمل الحزبي وحده قادر على تقويض تلك النظرة؛ لأن الحزب يعتمد على النشاط، وأعتبر أن نشاط المرأة في الأردن جيد، وما هو مطلوب هو أن تتغير العقلية الأردنية وتقتنع أن البرلمان هو مكان لممثلين عن الشعب بمختلف طبقاته لتحسين إمكانيات هذا الشعب وجعله قادر على المشاركة وتحمل المسؤولية. ونأمل بتقدم العمل الحزبي أن يكون لدينا قائمة حزبية ويصبح التصويت للقائمة الحزبية ولل فرد، والمرأة قادرة، لكن كما أسلفت فإن اختراق المفهوم العشائري هو التحدي الأكبر الذي يواجهها، وأتصور خلال دورة أو دورتين برلمانيتين

العقلية الأردنية تعد المقعد النيابي

مقعداً سياسياً للعشيرة أو القبيلة

"حماس" وصلوا تحت عنوان "أوسلو"

وليس لأنهم حرروا فلسطين!



• المجالي خلال حديثه لـ "البلاد"